

تحرك عاجل

مواطن بريطاني مُحْتَجَز في انتظار جلسة المحاكمة المقبلة

اعتقلت السلطات السعودية المواطن البريطاني أحمد الدوش، وهو محلل أعمال أول في مؤسسة بنك أوف أمريكا (Bank of America)، من مطار الملك خالد الدولي في الرياض في 31 أغسطس/آب 2024. كان أحمد الدوش في طريقه للعودة إلى المملكة المتحدة، حيث يقيم، بعد زيارة إلى السعودية برفقة زوجته وأطفاله. وقد علمت منظمة العفو الدولية أنه قد تقرر انعقاد جلسة محاكمته المقبلة في 4 مايو/أيار 2025، وقد يصدر خلالها حكم بحقه. ويبدو أن التهم الموجهة إليه قد جاءت على خلفية منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي وصلته المزعومة بناقد سعودي في المنفى، على الرغم من أن علاقته بهذا الشخص لا تتعدى معرفته بابنه. وقد وقعت عدة انتهاكات لحقوقه في المحاكمة العادلة. يجب على السلطات السعودية الإفراج عن أحمد الدوش فوراً، والسماح له بالعودة إلى المملكة المتحدة.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

وليد بن محمد الصمغاني

وزير العدل

الرياض، المملكة العربية السعودية

الرمز البريدي 11472، صندوق بريد 7775

البريد الإلكتروني: moj.gov.sa@1950

معالي الوزير،

تحية طيبة وبعد،

يساورني القلق البالغ إزاء استمرار احتجاز المواطن البريطاني أحمد الدوش؛ إذ وقع العديد من الانتهاكات لحقوقه في المحاكمة العادلة، بينما تقرر موعد جلسة محاكمته المقبلة في 4 مايو/أيار 2025، والتي قد يصدر خلالها حكم بحقه. اعتُقل أحمد الدوش من مطار الملك خالد الدولي في الرياض يوم 31 أغسطس/آب 2024، أثناء عودته إلى المملكة المتحدة برفقة زوجته وأطفاله الثلاثة بعد زيارة للسعودية.

وخلال أولى جلسات محاكمته في الأسبوع الذي بدأ في 27 يناير/كانون الثاني 2025، أي بعد خمسة أشهر من اعتقاله، أُبلغ أحمد الدوش بأنه سُوجه إليه تهمة تتعلق باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر أخبار مضللة وكاذبة تسيء للمملكة، إضافة إلى اتهامه بوجود علاقة تربطه بشخص هدد الأمن القومي للمملكة. وبناءً على طبيعة الأسئلة التي وُجّهت إليه خلال جلسات الاستجواب المطولة، تعتقد عائلته أن هذه الاتهامات قد تكون مرتبطة بتغريدة نشرها في عام 2018 ثم حذفها لاحقاً حول الوضع في السودان، دون أي إشارة إلى السعودية، بينما يتعلق الاتهام الثاني بصلته المزعومة بناقد سعودي في المنفى، على الرغم من أن علاقته بهذا الشخص لا تتجاوز معرفته بابنه. ويبدو أنه قد وُجّهت إليه اتهامات رسمية، إلا أن عائلته لم تطلع بعد على لائحة الاتهامات.

وقد مثل أحمد الدوش في عدة جلسات محاكمة. ولم يُسمح له بالتواصل مع عائلته إلا في نطاق محدود ومقيد؛ وبالتالي، لم يتمكن من إطلاعها على أي تفاصيل بشأن إجراءات محاكمته. وقد أُخبر زوجته في أبريل/نيسان بأن سلطات السجن قد سمحت له بأن يطمئن عليها وعلى أبنائه فقط خلال مكالماته معها، وهددته بإنهاء المكالمات ومعاقبته، إذا تحدث عن غير ذلك.

يجب على السلطات السعودية الإفراج فوراً ودون أي قيد أو شرط عن أحمد الدوش، إذا كان مُحْتَجَزًا لمجرد ممارسته السلمية لحقوقه الإنسانية. وحتى ذلك الحين، يتعين عليها منع أي انتهاكات إضافية لحقوقه في المحاكمة العادلة، وضمنان تواصله المنتظم مع عائلته ومحاميه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

أحمد الدوش محتجز حاليًا في سجن الحائر في العاصمة الرياض.

وقد دأبت منظمة العفو الدولية على توثيق حملة القمع المتزايدة التي تشنها السلطات السعودية على حرية التعبير، والتي تستهدف المواطنين والرعايا الأجانب على حد سواء، والذين حُكِمَ على العديد منهم بالسجن لمدد طويلة، لمجرد ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير.

وعينت المحكمة محاميًا للترافع عن أحمد الدوش في أولى جلسات محاكمته في 27 يناير/كانون الثاني 2025، ولكن لم يُسَمَّح له بالتواصل معه على نحو منتظم. وقبل انعقاد الجلسة، لم يحضر معه أي محامٍ، وقال إنه لم يكن على علم مسبق بأنه سيمثل أمام القاضي إلا عند وصوله إلى المحكمة. وفي 4 مارس/آذار 2025، مثل أحمد الدوش أمام المحكمة للمرة الثانية دون إخطار مسبق، ثم مثل مجددًا في 13 أبريل/نيسان. وخلال هذه الجلسة، أشار قاضٍ إلى أن الحكم بشأن قضيته سيصدر في نهاية أبريل/نيسان، ما أثار المخاوف حيال احتمالية صدور حكم بحقه قريبًا.

ونظرًا إلى القيود التي فرضتها سلطات السجن على الدوش فيما يتعلق بما الذي يمكن إبلاغ زوجته عليه خلال المكالمات الهاتفية، وهو الأمر الذي أبلغها إياه في أبريل/نيسان 2025، لم يصل زوجته أي معلومات مُفصَّلة حول إجراءات محاكمته، بما في ذلك أي تفاصيل حول التهم المُوجَّهة إليه أو الأدلة التي تدينه أو العقوبات التي قد تُوقَّع عليه أو أي مستجدات حول ظروف احتجازه داخل السجن أو حالته الصحية. وخلال مكالمته مع زوجته في أبريل/نيسان، ذكر أن سلطات السجن قد سمحت له بأن يطمئن عليها وعلى أبنائه فقط خلال مكالماته معها، وهددته بإنهاء المكالمات ومعاقبته، إذا تطرق إلى أي أمور أخرى، بما في ذلك التحدث عن أي أمر يخص ظروف احتجازه أو حالته الصحية أو الإجراءات القانونية المُتَّخذة بحقه أو التهم المُوجَّهة إليه.

مُنعت عائلة أحمد الدوش من أي تواصل معه لمدة شهرين ونصف بعد اعتقاله في 31 أغسطس/آب 2024. كما لم تُقدِّم إليها أي معلومات حول وضعه أو سبب اعتقاله. تُركت زوجة أحمد الدوش وأطفاله في حالة من عدم اليقين بشأن سلامته، وظروف احتجازه، وما إذا كان سيُسمح له بالعودة إلى بلاده، ومتى قد يحدث ذلك. كما مُنع آنذاك من التواصل مع ممثلي الحكومة البريطانية، مما أعاق بشدة قدرة الحكومة البريطانية وعائلته على جمع المعلومات عنه، وعن احتجازه، وعن الخطوات الواجب اتخاذها لتسهيل إطلاق سراحه.

لم يُسمح لأحمد الدوش بالاتصال بزوجه إلا في 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2024، ثم سُمح له بإجراء اتصالات هاتفية أسبوعية مع عائلته. ولكن في يناير/كانون الثاني، انقطعت تلك الاتصالات وأصبحت الآن متفرقة. فأبلغ عائلته لاحقًا بأن السلطات فرضت قيودًا عقابية على التواصل معهم بعدما سأل زوجته خلال إحدى المكالمات عن أشخاص أطلق سراحهم مؤخرًا في السعودية.

كما خضع أحمد الدوش لاستجوابات مطوّلة دون حضور محامٍ وقبل إبلاغه على التهم الموجهة إليه. وبحسب ما ورد، أُبلغ خلال الاستجوابات أنه لو لم يكن نشطًا على وسائل التواصل الاجتماعي، لكان الآن في منزله مع عائلته. من الجدير بالذكر أن عدد متابعي حسابه على منصة أكس لا يتجاوز 37 شخصًا، ولم يشارك عليه سوى أربع منشورات.

منذ اعتقاله، سُمح له بثلاث زيارات قنصلية من السفارة البريطانية في الرياض، حيث كانت الزيارة القنصلية الأولى في 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2024، أي بعد قرابة ثلاثة أشهر من اعتقاله. وقيل الزيارة، لم تشارك الحكومة البريطانية أي معلومات مع عائلته حول احتجازه، أو وضعه، أو سلامته، متذرعًا بحماية البيانات.

ولم تفِ الإجراءات القانونية المُتَّخذة في هذه القضايا بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة على نحو كبير. وكثيرًا ما يُحتجز الأفراد بمعزل عن العالم الخارجي دون توجيه تهم إليهم، حيث يُوضعون في الحبس الانفرادي، ويُحرَمون من الاستعانة بمحامٍ أو المثل أمام المحاكم للطعن في قانونية احتجازهم.

ومنذ 2013، ونُفِثت منظمة العفو الدولية حالات 86 شخصًا أُلحِقوا قضائيًا بسبب ممارسة حقهم في حرية التعبير، وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، والتجمع السلمي، ومن بينهم مدافعون عن حقوق الإنسان، ونشطاء سياسيون سلميون، وصحفيون، وشعراء، ورجال دين. ومن بين هؤلاء، تعرض 40 شخصًا للملاحقة القضائية بسبب الممارسة المشروعة للحق في حرية التعبير عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وتُدرِك منظمة العفو الدولية أن العدد الحقيقي لهذه الملاحقات القضائية أعلى بكثير من العدد المُعلن على الأرجح.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية.
يمكنكم أيضاً استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن حتى: 30 أكتوبر/تشرين الأول 2025
ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتكم في إرسال المناشدات بعد الموعد النهائي المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: أحمد الدوش (صيغ الذكر).

رابط التحرك العاجل السابق: [/https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/9162/2025/ar](https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/9162/2025/ar)